الشباب ضرورة للديمقراطية التشاركية

د-عزوز سكينة
أ – محاضرة – أ – جامعة الجزائر – 1
كلية الحقوق

مقدمة :

تضمن التعديل الدستوري لسنة 2016(1) في ديباجيته ما يلي <<إن الشباب في صلب الإلتزام الوطني يرفع التحديات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، ويظل إلى جانب الأجيال القادمة المستفيد الأساسي من هذا الإلتزام >>

كما جاء في الفقرة 3 من المادة 15 منه مايلي : << تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية >>

إن التكريس الدستوري لفكرة الديمقراطية التشاركية ضامن لدفع التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للبلاد بتحفيز الشباب على وجه الخصوص شريطة توفر كل الوسائل في ذلك في الحقيقة إن الشباب كان دائما في وسط إهتمامات الدولة منذ نظامها السياسي الإشتراكي في جو ديمقراطي كانت له مواصفاته وخصوصياته ...

إن الشباب في الجزائر يمثل النسبة الأكبر من العدد الإجمالي للسكان ، لهم الحق وعليهم واجب تفعيل وتجسيد مفهوم الديمقراطية التشاركية بالمساهمة في وضع السياسات العمومية للبلاد وفي إنتاج النشاط العمومي : la production de l'action publique إن الديمقراطية التشاركية تقوم قبل كل شيء على مجموعة من القيم

(1) القانون رقم 16 - 01 بتاريخ 6 مارس 2016 ، يتضمن التعديل الدستوري ، الجريدة الرسمية العدد 14 بتاريخ 7 مارس 2016.

أهمها#: المواطنة(1) la citoyennete والتضامن la solidarité إن المواطنة هي تعبير عن هوية مشتركة تمنح المواطن حقوق وحريات عامة (حرية الرأي والتفكير ، حق الملكية، تكوين جمعية إلخ ...) وهي العمل على الإحترام : إحترام الغير، إحترام المحيط الذي يعيش فيه إحترام القوانين وبهذا تصبح المواطنه لا تقتصر على حق الإنتخاب دون سواه.

أما التضامن(2) يقتصر على الأخوة ومساعدة الفئات المعوزة وذلك بوضع سياسات عمومية في هذا الإتجاه ، هذا من جهة إن الديمقراطية التشاركية تحتاج أيضا إلى وسائل قانونية ومؤسساتية تمكن الشباب في أن يصنع القرار.

لقد منحت الدولة للشباب مكانة داخل البرلمان في إحدى اللجان الدائمة بالمجلس الشعبي الوطني وداخل المجلس الإقتصادي والإجتماعي cnes ، وعلى مستوى المجالس الشعبية البلدية والولائية ... ، إلخ

إن موضوع الديمقراطية التشاركية لدى الشباب لم يحظ بدراسات جامعية قائمة على التحليل وإنما هو محل لبحوث وصفية قام بها سياسيون وإجتماعيون من أجل بلورة حركات الشباب في العالم وكيف أن الحكومات في الكثير من الدول المتطورة خاصة في أوروبا جاهدة على تشجيع مشاريع الشباب في هذا الميدان.

إن التساؤل المراد طرحه هو كالتالي : ما هو التأطير القانوني والمؤسساتي للديمقراطية التشاركية لدى الشباب الجزائري وماهي تطبيقاتها في أوروبا ؟

للإجابة على ذلك ، يتم إقتراح خطة تحتوي على مبحثين إثنين :

أما المبحث الأول عنوانه الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية للشباب وأما المبحث الثاني الإطار المؤسساتي للديمقراطية التشاركية للشباب .

(1) Tayeb bouguerra ; la citoyennete , sa définition , ses lieux et conditions d'exercice ,université de Montpellier III ,édition journal , 1999 .

(2) www.citoyendedemain.net

المبحث الأول : الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية للشباب:

وردت في المواثيق الوطنية والدساتير أهمية الشباب لبناء المجتمع وحمل مسؤولية إستمرارية الحياة العمومية .

قبل دراسة القوانين في كيفية معالجتها للديمقراطية التشاركية لدى الشباب تجدر الإشارة إلى المواثيق الوطنية لأن الميثاق الوطني لسنة 1976 ولسنة 1986 مرجعية ثمينة للمجتمع الجزائري ، كما تعد الدساتير النصوص القانونية الاساسية لإقرار مبدأ الديمقراطية التشاركية للشباب.

المطلب الأول : المواثيق الوطنية .

إن الديمقراطية التشاركية كمصطلح جديد لها روحها راسخ في الميثاق الوطني لسنة 1976 (1) و 1989 (2) وإن كانت بالإيديولوجية الإشتراكية ، فهي تحمل العناصر ذاتها الموجودة في مفهومها الليبرالي مثل : التطوع le volontariat ، الكشافة les scouts جمعيات الأحياء ، الحق في التصويت إلخ ...

الفرع الأول : الميثاق الوطني لسنة 1976

إن الميثاق الوطني لسنة 1976 في الفصل الأول منه بعنوان « بناء المجتمع الإشتراكي» إعتبر الشباب من بين القوات الإجتماعية للثورة وذريعة للمشاركة في بناء المجتمع الحديث .

إن الشباب لهم نصيب كبير في الحركة الثورية (3) وبناء الإشتراكية كما أن الشباب المثقف له إرتباط بالكتلة الشعبية الذي هو منبثق منها فهو يدرك مشاكلها اليومية وعليه واجب خدمتها.

(1)- الأمر رقم 76 - 57 بتاريخ 5 جويلية 1976 والمتضمن نشر الميثاق الوطني في الجريدة الرسمية بتاريخ 30 جوان 1976

(2)- مرسوم رقم 22-86 بتاريخ 9 فبراير 1986 يتضمن نشر الميثاق الوطني في الجريدة الرسمية العدد 7 بتاريخ 1986

(3)- الميثاق الوطني لسنة 1976 ص 39

لقد سمح التطوع للشباب(1) التجنيد(2) حول أهداف ملموسة ذات طابع إجتماعي والبدء بالعمل في أوساط الكتلات للوصول إلى نتائج إيجابية وإكتساب تجربة تكون متواصلة وواعدة وتعزيز مكانة الشباب بجانب الفلاحين والعمال ...

الفرع الثاني : الميثاق الوطني لسنة 1986

لقد عزز الميثاق الوطني لسنة 1986 مكانة الشباب بإخراج دوره ونشاطه من النظري الخطابي إلى الهيكلي بحيث إعتبره من بين المنظمات الجماهيرية (3)بتسمية << الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية >> وذلك تحت قيادة الحزب فأضحى الشباب متمتعا بمؤسسة وطنية تؤطره وتضمن له النشاط المخول له

ركزهذا الميثاق على الشباب المثقف المرتبط بالجماهير(4) والمحتك اليومي بمشاكلها، وعليه إلتزامات تسخير معارفه لصالح الجماهير الشعبية وأن يكون على وعي جيد بالمشاكل الكبرى التي تواجهها البلاد وما قد تنجزه من تقدم وتحولات للمستقبل للقضاء على الفقر والجهل وعلى ظاهرة إستغلال الإنسان للإنسان والعمل على إقامة المجتمع الإشتراكي وما يلاحظ في هذا الميثاق أنه جعل الشباب يتفاعل مع المحيط الإجتماعي والسياسي بتبني الحركة الكشفية والطلابية في الجامعات وفي مختلف مستويات التعليم والمعامل والمزارع والأحياء ، وأن يستعمل قدراته في التربية الإيديولوجية والعمل على محو الأمية وعلى تنمية الأنشطة الثقافية ومعالجة المشاكل الإجتماعية .

المطلب الثاني : في القوانين

إن الإشارة إلى الدساتير الإشتراكية لسنة 1963 و 1976 تكون قبل التطرق لأول دستور ليبيرالي لسنة 1989 والتعديلين له لسنة 1996 و 2016 إن دستور سنة 1963

(1)- الميثاق الوطني لسنة 1976 ص 40
(2)- الميثاق الوطني لسنة 1976 ص 42
(3)- الباب الثاني من ميثاق 1986 عنوانه << المؤسسات الوطنية >> ص 191
(4)- ص 198 و 199

و 1976 تضمنا الديمقراطية التشاركية بمواصفات خاصة لها عمق وأثر في الدولة وفي المجتمع ثم تكون الإشارة إلى كل من قانون البلدية والولاية.

الفرع الأول : في الدساتير

عالج دستور سنة 1963 و 1976 الديمقراطية التشاركية وعلاقاتها بالشباب في ظل الحقوق الإقتصادية والإجتماعية بإستعمال المؤسس الدستوري المعالم المادية التي تتلخص في القرار السياسي الإشتراكي مرجعيته الميثاق الوطني.

1- دستور سنة 1963 و 1976:

أ – دستور سنة 1963 :

لقد جاء في ديباجية دستور (1)1963 أن الحقوق السياسية المعترفة بها لكل مواطن بالجمهوية تمكنه من المساهمة بطريقة كلية وفعالة في فريضة تشييد البلاد وتخول له النمو وتعده وتهيئة لمعرفة نفسه بصورة منسجمة في نطاق المجموعة لمصالح البلاد وإحتياجات الشعب.

إن دستور سنة 1963 هو أول دستور واقف على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(2) كما إعترف بكل الحقوق السياسية والمدنية وعلى رأسها الحق في التصويت(3) والحقوق الإقتصادية والإجتماعية ، والحق النقابي(4) والحق في التعليم والإعلام وتأسيس الجمعيات(5) ، تلك الحريات العامة التي ينشط فيها المواطن بما فيه << المواطن الشاب >> للممارسة الديمقراطية التشاركية ولعل ما تميز به دستور سنة 1963 إنتخاب تشكيلة المجلس الدستوري وإن كان لم ينصب إلا أن ذلك يعد سابقة إيجابية في تاريخ مؤسسات الدولة .

---

(1)- وضع دستور سنة 1963 عن طريق الاستفتاء بتاريخ 8 سبتمبر 1963 الجريدة الرسمية العدد 64 بتاريخ 10 سبتمبر 1963ص 887

(2)- دستور سنة 1963 ص 11

(3)- دستور سنة 1963 المادة 13

(4)- دستور سنة 1963 المادة 20

(5)- دستور سنة 1963 المادة 19

وجاء في الفقرة 4 من المادة 10 على « تشييد ديمقراطية إشتراكية ... « كما جاء في المادة 13 أن كل مواطن إستكمل 19 عاما من عمره له الحق في التصويت ، وجاء في المادة 18 على أن التعليم إجباري وأن الثقافة في متناول الجميع بدون تمييز إلا ما كان ناتجا عن إستعدادات كل فرد وحاجيات الجماعة « .

يلاحظ في هذه المادة أن المبادرة الفردية في مجال الثقافة وما يفيد الجماعة في إحتياجاتها الثقافية مكرسة دستوريا تلك عناصر جوهرية تقوم عليها الديمقراطية التشاركية في الوقت الحالي وبالمفهوم الحالي ، كما أن الحريات العامة والمتمثلة في حريات الصحافة ووسائل الاعلام وحرية تأسيس الجمعيات وحرية التعبير ومخاطبة الجمهور والحرية الإجتماع وضعت على قدم المساوة في متن مادة واحدة (المادة 19) بنفس القيمة الدستورية ، تلك الحريات العامة التي هي من ضروريات وسائل الديمقراطية التشاركية الحالية يستعملها الشباب من أجل المساهمة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والاقتصادية للبلاد.

ويضيف دستور سنة 1963 الحق النقابي في المادة 20 والذي هو وسيلة للعامل (من بين العمال الشباب) المشاركة في تسيير المؤسسات والشركات والمقاولات.... إن دستور سنة 1963 إنتهج المذهب الإشتراكي لكنه يتمتع وإلى حد معتبر بالصفة الليبرالية.

-ب – دستور سنة 1976:

إن المبدأ العام لمشاركة الجماهير في الشؤون العمومية كرسه دستور سنة 1976 (1) كما جاء في المادة 6 منه : « يعد المثاق الوطني المصدر الاساسي لسياسية الأمة وقوانين الدولة ، وهي المصدر والمرجعية الإيديولوجية والسياسية لكل مؤسسات الحزب والدولة لكل المستويات.

وهو الوسيلة المرجعية الاساسية لكل تفسير لأحكام الدستور» وجاء في المادة 7 على:« أن المجلس الشعبي هو المؤسسة القاعدية للدولة والإطار الذي يتم فيه التعبير عن

(1)- صدر دسستور سنة 1976 بموجب الأمر رقم 97-76 بتاريخ 22 نوفمبر 1976 ، الجريدة الرسمية العدد 94 بتاريخ 24/11/1976

الإرادة الشعبية وتتحقق الديمقراطية ، وأنه (المجلس) القاعدة الأساسية للامركزية ولمساهمة الجماهير في تسيير الشؤون العمومية على جميع المستويات « .

وتمثل المجالس المنتخبة بحكم محتواها البشري القوة الإجتماعية للبلاد (المادة 8) كما أن الشباب موضوع تحت حماية الدولة (المادة2).

وجاء في الفقرة 2 من المادة 100 من هذا الدستور أن الشباب باعتبارهم مهيكلين في منظمات جماهرية شعبية يقومون بمهمة بناء البلاد تلك مهمة ملقاة على عاتقهم.

2 - دستور سنة 1989 والتعديلين لسنة 1996 و 2016

إن دستور سنة 1989هو الدستور الذي قطع مع النظام السياسي الاشتراكي وأدخلت عليه تعديلات في كل من سنة 1996 و 2016.

أ – دستور سنة 1989:

لقد نزع دستور سنة 1989 الطابع الإيديولوجي عن الحريات العامة وجعلها تتعاش(1) مع بعضها البعض في مجتمع يسمو فيه الدستور وتتدرج فيه القواعد القانونية تلك هي مبادئ دولة القانون

لقد جاء في ديباجية دستور سنة 1989 أنه من أجل الديمقراطية ينبغي أن يتضمن الدستور مؤسسات دستورية قائمة على مشاركة كل الجزائريين والجزائريات في تسيير الشؤون العمومية والقدرة على تحقيق العدالة والمساواة وضمان الحريات لكل الأفراد وجاء في الفقرة 2 من المادة 10 : « لا حدود لتمثيل الشعب إلا ما نص عليه الدستور وقانون الانتخابات « وتعتبر هذه المادة قاعدة الديمقراطية والواقعة في المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري

تليها المادة 14 التي تنص على أن الدولة قائمة على مبادئ التنظيم الديمقراطية والعادلة الاجتماعية .

(1)- سكينة عزوز ، الحريات العامة في النظام القانوني الجزائري ، رسالة دكتورة ، جامعة الجزائر كلية الحقوق 2009-2008 ص 43.

ولقد نصت المادة 60 على وجوب كل فرد احترام حقوق غيره وعليه واجب حماية الشبيبة والطفولة (1) والأسرة .

ما يلاحظ أن الشبيبة تحت حماية كل الأفراد على خلاف ما جاء في دستور سنة 1976 الذي جعل حماية الشبيبة واجب على الدولة، إن هذا الاختلاف هام يؤشر إلى انسحاب الدولة وترك المجال للمواطنين في التدخل في الشؤون العمومية والاهتمام بمشاكل وهموم القطاعات ذات صلة يومية بهم .

جاءت المادة 30 من دستور سنة 1989 والتي تدعو كل المواطنين في المشاركة الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية .

ب التعديل الدستوري لسنة 1996:

اهتم هذا الدستور بالمؤسسة القاعدية التي يمارس فيها المواطنون الديمقراطية التشاركية ألا وهي البلدية والولاية بحيث أن الفقرة 2 من المادة 14 تنص على « المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ، ويراقب عمل السلطات العمومية».

وتضيف المادة 15 على « الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية ، البلدية هي الجماعة القاعدية».

وتضيف المادة 16 على : « يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية» إن هذه المادة تحيل إلى فكرة الديمقراطية كإشكالية في التمثيل عن طريق الانتخاب كعنصر ضروري لكنه غير كاف يستوجب استكماله بعنصر المشاركة من قبل المواطنين في تسيير الشؤون العمومية ، علما أن هذا النص عززه المؤسس في دستور 1996 (2) والذي كان في قانون البلدية بوضعه في متن الدستور .

(1)- قانون رقم 15 - 12 بتاريخ 15 جويلية 2015 يتعلق بحماية الطفل الجريدة الرسمية العدد 39 بتاريخ 29 جويلية 2015.

(2)- الجريدة الرسمية العدد 76 بتاريخ 8 ديسمبر 1996

ج – التعديل الدستوري لسنة 2016 :

جاء في ديباجة التعديل الدستوري لسنة (1)2016 وهو يؤكد ما جاء في دستور سنة 1989 لكن بإضافات هامة ودقيقة ، بحيث أن الشعب يريد « إزالة الفوارق الاجتماعية والقضاء على التفاوت الجهوي ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة».

تلك هي مهام أخرى تدخل ضمن نشاط الديمقراطية التشاركية لدى الشباب هذا من جهة ، ومن جهة أخرى» إن الشباب في صلب الالتزام الوطني يرفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،ويظل إلى جانب الأجيال القادمة المستفيد الاساسي من هذا الالتزام « ... تلك إضافة دقيقة لأن الشباب هو المستقبل وجاءت المادة 37 من التعديل الدستوري لسنة 2016 والأول مرة تنص على : « الشباب قوة حية في بناء الوطن ، تسهر الدولة على توفير كل الشروط الكفيلة بتنمية قدراته وتفعيل طاقاته».

إن الفقرة 2 من المادة 37 في صلب الموضوع المعالج : الشباب ضرورة في الديمقراطية التشاركية ، إنه وأمام مالديه ومن وسائل وأطر وهياكل تسمح له ممارسة أعماله ، فينبغي على الحكومة تحسينها أو تسهيل تناولها من قبل الشباب : تبسيط الشروط إنخراطه في حزب سياسي أو جمعية أو نقابة ، تسهيل تقربه بوسائل الإعلام وشبكات الإتصال و التكنولوجيات الحديثة وكيفية إستغلال هذه الاخيرة من أجل المحافظة على البيئة في معناها الشامل وأيضا خلق تعاون التعامل مع القطاع الخاص لتحقيق إنتاج عمومي إيجابي ....

إن المادة 200 من التعديل الدستوري لسنة 2016 نصت على إحداث مجلس أعلى للشباب كهيئة (2) إستشارية توضع لدى رئيس الجمهورية . يقدم فيه أراء وتوصيات الشباب ....

(1)- قانون رقم 16 - 01 بتاريخ 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري ، الجريدة الرسمية العدد 14 بتاريخ 7 مارس 2016.
(2)- يتم تفصيله لاحقا

الفرع الثاني : في قانون البلدية وقانون الولاية

في هذه النقطة تكون الإشارة فقط إلى بعض النصوص المتعلقة بصلاحيات الهيئة التداولية وجانب من القانون الاساسي للهيئة التنفيذية .

1 في قانون البلدية (1) :

للبلدية هيئة مداولة متمثلة في المجلس الشعبي البلدي ، وهيئة تنفيذية يراسها رئيس المجلس الشعبي البلدي (المادة 15) وفيه تتم معالجة الشؤون المحلية البلدية وذلك عن طريق المداولات (المادة 52) وتتخذ هذه المداولات بالأغلبية البسيطة لأعضائه الحاضرين أو الممثلين عند التصويت (المادة 54) إنه كلما إقتضت شؤون البلدية يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يجتمع في دورة غير عادية بطلب من رئيسه أو 2/3 أعضائه أو بطلب من الوالي (المادة 17).

إن المنتخب البلدي ملزم بمتابعة دورات التكوين وتحسين المستوى المرتبط بالتسيير البلدي (المادة 39) تلك هي شروط يقتضيها نشاط الديمقراطية التشاركية، إن هذه الاخيرة مرتكزة على الحوار الذي يحتاج قدرا من العلم والثقافة في القضايا بمختلف جوانبها.

إن الشؤون العمومية المحلية هي محل للتداول وإن المداولة هي التشاور والنقاش المتبادل في قضايا تهم المواطنين داخل المجلس الشعبي البلدي (المادة 52) .

إشترط المشرع في حالة تساوي الأصوات عند تصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين ، إذا حصل تساوي الأصوات ، يعلن الرئيس المرشحة أو المرشح الأصغر سنا (المادة 65) وجاءت هذه المادة لتشجيع وتحفيز الشباب ليس فقط للترشح للإنتخابات البلدية بل منحهم الثقة في تقلد المناصب ذات المسؤولية في القاعدة حيث يوجد إحتكاك مباشر بالمواطنين.

(1)- قانون رقم 11 - 10 بتاريخ 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية الجريدة الرسمية العدد 37 بتاريخ 3 جويلية 2011

2 في قانون الولاية(1)

للولاية هيئتان : هيئة مداولة يكون أعضاؤها منتخبون وهيئة تنفيذية متمثلة في الوالي .

إن الهيئة المداولة (المجلس الشعبي الولائي) يعالج الشؤون العمومية الولائية عن طريق المداولات (المادة 76) ومن بينها شؤون الشباب والرياضة والتشغيل (الفقرة 6 من المادة 77) كما يعد هذا المجلس مخطط للتنمية من أجل ترقية التنمية الإجتماعية الإقتصادية للولاية (المادة 80) .

إن الوالي بصفته هيئة غير ممركزة ومفوض للحكومة والمسؤول الأول لتنفيذ سياسة التنمية على مستوى الولاية وهو الأداة الحكومية للديمقراطية التشاركية التي تبادر بها الدولة ضمن سياستها السياسية ، تنص المادة الأولى من قانون الولاية على أن الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة والدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة .

وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وحماية البيئة وترقية وتحسين معيشة المواطن ، وأن شعارها هو بالشعب وللشعب..

إن التأشيرات الموجودة في هذا القانون تدل على ان الولاية بهيئتيها تأخذ بعين الإعتبار مايلي من الحريات العامة وحماية البيئة وحماية بعض الفئات الخاصة من المجتمع ... وهي كلها مواضيع محل إهتمام للديمقراطية التشاركية .

(1)- قانون رقم 12 - 7 بتاريخ 21 فبراير 2012 ، الجريدة الرسمية العدد 12 بتاريخ 19 فبراير 2012 يتعلق بالولاية

فيما يخص الحريات العامة : قانون الاحزاب (1) ، الإعلام (2) ، الإجتماعات والمظاهرات العمومية (3) ، قواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين (4).شروط تنقل الأجانب في الجزائر و إقامتهم(5)،قانون الجمعيات (6).

فيما يخص حماية البيئة ،تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها(7).تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة(8).حماية الساحل وتثمينه ،تسيير المساحات الخضراء وحمايتها(9).

وفيما يخص حماية بعض الفئات مثل حماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم(10)و السهر على تطوير الإستثمار(11)...إلخ.

المبحث الثاني: الإطار المؤسساتي للديمقراطية التشاركية للشباب

للشباب حضور ووجود في العديد من المؤسسات العمومية وغير العمومية وهي أماكن يتدرب فيها لإكتساب خبرات النقاش والحوار وتقديم الرأي والتعبير عليه، وهي أطر لصنع القرار العمومي.

(1)- القانون العضوي رقم 12 - 04 بتاريخ 12/01/2012 يتعلق بالأحزاب. .
(2)- القانون العضوي رقم 12 - 05 بتاريخ 12/09/2012 يتعلق بالإعلام .
(3)- القانون رقم 28-89 بتاريخ 31/01/1989 يتعلق بالاجتماعات و التظاهرات العمومية .
(4)-. الأمر رقم01-06 بتاريخ 28/02/2006 يحدد شروط وقواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين .
(5)--القانون رقم 08 - 11 بتاريخ 25/06/2008 يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر و إقامتهم بها وتنقلهم فيها .
(6)--القانون رقم 12 - 06 بتاريخ 12 /01/ 2012 يتعلق بالجمعيات .
(7)- -قانون رقم 01 /19 بتاريخ 22 /12/ 2001 و المتضمن النظام العام للنفايات المعدل والمتمم ، الجريدة الرسمية العدد77 بتاريخ 15 /12/ 2001.
(8)- -الجريدة الرسمية العدد43 بتاريخ 20 جويلية 2003.
(9)- -الجريدة الرسمية العدد 31 بتاريخ 13 ماي 2007.
(10)- -قانون رقم 02 - 09بتاريخ 08/05/2002 يتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم .
(11)--الأمر رقم 01 - 03 بتاريخ 20 /08/ 2001 و المتعلق بتطوير الإستثمار المعدل و المتمم .

المطلب الأول: في المؤسسات العمومية:

إن أهم المؤسسات العمومية التي تحضن الشباب على المستوى الوطني البرلمان المجلس الأعلى للشباب المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بالإضافة إلى عضوية الشباب في بعض الوزارات وفي المجلس الوطني لحقوق الإنسان...

أما على المستوى المحلي لدينا البلدية والولاية كمؤسسات تقليدية أدخلت الجديد من الآليات خاصة ما يتعلق بالديمقراطية التشاركية.

الفرع الأول: البرلمان و المجلس الأعلى للشباب:

يتواجد الشباب الجزائري في لجنة من اللجان الدائمة على مستوى المجلس الشعبي الوطني وله تأطير في المجلس الأعلى للشباب

1-البرلمان:

إنه طبقا للمادة 19 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني تشكل اللجان الدائمة وعددها 12 ومن بينها لجنة الشباب و الرياضة و النشاط الجمعوي. ويتم تشكيل هذه اللجنة من قبل المجلس الشعبي الوطني لمدة سنة قابلة للتجديد (المادة 32) ويمكن لكل نائب أن يكون عضوا في لجنة دائمة (المادة 33) ويتم توزيع المقاعد داخل اللجان الدائمة فيما بين المجموعات البرلمانية بكيفية تتناسب مع العدد الفعلي لأعضائها (المادة 35).تساوي حصة المقاعد الممنوحة لكل مجموعة نسبة عدد أعضائها مقارنة مع العدد الأقصى لأعضاء اللجنة، وتوزع المجموعات البرلمانية أعضائها على اللجان الدائمة في حدود الحصص المحددة.

يتفق رؤساء المجموعات البرلمانية في إجتماع يعقد مع المكتب بدعوة من رئيس المجلس الشعبي الوطني ، على توزيع مهام مكاتب اللجان من رئيس ونائب رئيس ومقرر(المادة 37) إذا كان البرلمان المؤسسة التمثيلية للشعب وشريكا سياسيا في صنع السياسات العامة للدولة بإعداد التشريعات(1) والتصويت عليها ويراقب العمل

(1)-المادة 112 و113 من التعديل الدستوري لسنة 2016.

الحكومي وتتواجد فيه المعارضة و التي لها المشاركة الفعلية في أشغاله متمتعة بحرية الرأي والتعبيروالإجتماع وحق إخطار المجلس الدستوري كل ذلك من شأنه أن يعزز حقيقة الديمقراطية التشاركية التي ينبغي أن تسير في اتجاه أكثر نحو الطاقات الشابة للبلاد.

2-المجلس الأعلى للشباب:

نص التعديل الدستوري لسنة 2016 في المادة 200 و 201 « إحداث مجلس أعلى للشباب،وهو هيئة استشارية توضع لدى رئيس الجمهورية ويضم المجلس ممثلين عن الشباب وممثلين عن الحكومة وعن المؤسسات العمومية المكلفة بشؤون الشباب ويقدم المجلس أراء وتوصيات تتعلق بحاجات الشباب وازدهارها في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والرياضي ويساهم في ترقية القيم الوطنية والضمير الوطني والحس المدني و التضامن الاجتماعي في أوساط الشابّ.

إن هاتين المادتين فصلتا مفهوم الديمقراطية التشاركية للشباب بوضع العناصر المكونة لها وإلى حد كبير.

كما جاء في المرسوم الرئاسي المنشور في الجريدة الرسمية العدد 25 بتاريخ 19 أفريل 2017 أن المجلس الأعلى للشباب هو مؤسسة استشارية موضوعة لدى رئيس الجمهورية ومكلفة بتقديم الآراء والتوصيات في مسائل حاجات الشباب وإزدهاره في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي و الرياضي دون أن يذكر المرسوم الميدان السياسي.

ويساهم هذا المجلس في ترقية القيم الوطنية والضمير الوطني والحس المدني والتضامن الاجتماعي.

يعتبر هذا المجلس مستقلا ماليا ويتكون من 172 عضو 10 منهم يعينهم رئيس الجمهورية.

إن هؤلاء الذين يعينون 96 ممثلا من الشباب إثنان (2) من كل ولاية بالتساوي بين

الرجال والنساء و (24) عضو من الجمعيات و المنظمات الشبابية ذات طابع وطني يكون 30 % من النساء يتعين من طرف وزير الشباب والرياضة بالتنسيق مع وزير الداخلية والجماعات الاقليمية.

الفرع الثاني: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي وعضوية الشباب في مؤسسات عمومية أخرى.

يحتضن المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي جمعيات شبابية كما أن الشباب لهم تمثيل في مصالح وزارة الخارجية وفي المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

1- في المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي «CNES»(1) Le conseil national économique et social.

وتنص المادة 204 من التعديل الدستوري لسنة 2016 « المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والذي يدعى المجلس لإطارللحواروالتشاور والاقتراح في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وهو مستشار للحكومة».

وتنص المادة 205 من نفس النص وهي تدقق مهام هذا المجلس « يتولى المجلس على الخصوص مهمة :

-توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية»

(1)--الامر رقم 68 - 610 بتاريخ 6 نوفمبر 1968 يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي و الامر رقم 75 - 24 بتاريخ 29 أفريل 1975 يتعلق بالمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.
المرسوم الرئاسي رقم 93 - 225 بتاريخ 5 أكتوبر 1993 يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي
المرسوم الرئاسي رقم 96 - 156 بتاريخ 4 ماي 1996 يعدل المرسوم الرئاسي رقم 93 - 225 بتاريخ 5 أمتوبر 1993 و المتضمن إنشاء المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.
المرسوم الرئاسي رقم 16 - 309 بتاريخ 28 نوفمبر 2016 يتضمن تشكيله وسير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.
قرار بتاريخ 24 جانفي 2005 يتضمن نشر قائمة أعضاء المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.

-ضمان ديمومة الحواروالتشاور بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين الوطنيين.

-تقييم المسائل ذات المصلحة الوطنية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والتكويني والتعليم العالي ودراستها.

-عرض إقتراحات وتوصيات على الحكومة».

يتشكل المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي من المجتمع المدني وعدد ممثليه 50 ممثلا ويتوزع ممثلو المجتمع المدني حسب مجالات إهتمامهم و5 ممثلين عن جميعات الشباب ، الكل يساهم في تقييم أثر السياسات العمومية وتوجيهها من اجل إنارة مستقبل الاقتصاد الوطني و الجانب الاجتماعي للبلاد.

2-عضوية الشباب في بعض المؤسسات الأخرى:

إن تواجد الشباب في بعض الجهات العمومية للقيام بمهمة خاصة كما هو الأمر في وزارة الشؤون الخارجية و المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

أ-وزارة الخارجية:

إن المصالح لوزارة الخارجية يتم تعيين فيها 16 أعضاء(1)يمثلون الشباب للجالية الجزائرية في الخارج، وإحدى عسر (11) عضو يمثلون الوزارة المعنية ،وخمسة (5) آخرين يمثلون المؤسسات المكلفة بمسائل وقضايا الشباب يوجد أيضا ستة وتسعون (96) أعضاء يمثلون الشباب.

تكون أعمار هؤلاء الشباب يتراوح ما بين 18 و35 عاما، ويكون لهم قدرا من التعليم يتمتعون بالحقوق المدنية ولا يكونوا ذوي سوابق عدلية تمس بالشرف وليس لهم عهدة إنتخابية أو تمثيلية في مؤسسة استشارية وطنية أو محلية.

(1)- 16عضو شباب من مجموع 136 عضو من منظمات أخرى

-المجلس الوطني لحقوق الإنسان[1]:

ويعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان جهازا مستقلا [2]موضوع لدى رئيس الجمهورية يعمل على ترقية وحماية حقوق الإنسان.

من بين المنظمات الموجودة في تشكيلة المجلس في شكل لجان دائمة نخص بالذكر منظمة المجتمع المدني، وأكثر من ذلك عضو واحد (1) يختار من المجلس الأعلى للشباب.

من بين المهام التي يقوم بها هذا المجلس المراقبة و الإنذار المبكر و التقييم في مجال احترام حقوق الإنسان[3].كما يدرس حالات انتهاك حقوق الانسان التي يعاينها أو تبلغ إلى علمه ،كما يرفع المجلس تقريرا سنويا إلى رئيس الجمهورية وإلى البرلمان وإلى الوزير الأول ويقوم بنشره.

3-البلدية و الولاية:

تعتبر البلدية و الولاية المؤسسات التقليدية للديمقراطية بحيث تعتبر مجالسها الشعبية أماكن للتداول و التصويت و المشاركة في تسيير الشؤون العمومية.

1 -البلدية:

تنص الفقرة الأولى من قانون البلدية [4] البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتضيف المادة2 : « البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان ممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية».

(1)-قانون رقم 16 - 13 بتاريخ 3 نوفمبر 2016 يحدد تشكيلة وكيفيات تعيين أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتحديد القواعد المتعلقة بتنظيمه وسيره ، الجريدة الرسمية رقم 65 بتاريخ 6 نوفمبر 2016.

(2)-المادة 5 القانون الداخلي الجريدة الرسمية 59 بتاريخ 6 نوفمبر 2016.

(3) -المادة 198 من قانون 16 - 13، الجريدة الرسمية.

(4)-قانون رقم 10-11 بتاريخ 22 جوان 2001.

يلاحظ أن « المواطنة»(1)هي الوجه الآخر للديمقراطية التشاركية بحيث أنها لم تصبح تقتصر على الحق في الإنتخاب وحده بل هي (المواطنة) هي حقوق وواجبات المواطن/له حرية الرأي والتفكير، حق الملكية...وعليه واجب يتمثل في « الاحترام» احترام الغير احترام المحيط الذي يعيش فيه المواطن ، احترام القوانين. إن قيمة المواطنة هي الاحترام في معناه الشامل .

كما عليه واجب يتمثل في التضامن و الأخوة ومساعدة الفقراء و المحرومين وذلك ماهو موجود في اللجان على مستوى البلدية التي تعمل على تحقيق التضامن بطريقة غير مباشرة مع الجمعيات و المواطنين ... (المادة 31) و الفقرة الأخيرة من المادة 122...إلخ.

- 2 -الولاية:

نصت المادة الأولى من قانون الولاية رقم -07-12بتاريخ 19 فبراير 2012 « الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة، وهي الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية و التشاورية بين الجماعات الإقليمية و الدولة.

وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم و التنمية الإقتصادية والاجتماعية و الثقافية وحماية البيئة وحماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين..»

إن نص هذه المادة جديد ويحمل الكلمات المفتاحية للديمقراطية التشاركية والتضامن والتشاور ، تهيئة الاقليم و التنمية الاقتصادية و وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين....

يتم عمل الولاية على مستوى اللجان (من المادة 33 إلى 37) وهي هياكل تتخصص فيها المهام لمعالجة الشؤون العمومية الولائية وتقوم الولاية بإنشاء مصالح عمومية للتكفل باحتياجات المواطن وتضمن له الاستمرارية و التساوي في الانتفاع (المادة7).

المطلب الثاني: في المؤسسات غير العمومية:

إذا كانت عضوية الشباب في المؤسسات العمومية قليلة كميا وكبيرة نوعيا ،فإن

(1) -Tayeb Bouguerra ,op cit p 40 et suite.

عضوية الشباب في المؤسسات غير العمومية مرتفعة كميا وأما نوعيا فهي في تحسن بطيء لكنه حقيقي و يقصد بالمؤسسات غير العمومية الجمعيات وبالتحديد الجمعيات الرياضية.

الفرع الأول: تعريف الجمعيات الرياضية

إن الجمعيات الرياضية هي نوادي تقوم بتعليم الرياضة في كثير من الأحيان تضطر هذه الجمعيات الإنتساب إلى فدراليات أو رابطات حتى تتمكن من الحصول على الإعانات(1).تعتبر الجمعيات الرياضية جمعيات من نوع خاص(2)لأنها تدخل في سياسة الدولة الواسعة التي تعتبر التربية البدينة وكل أنواع الرياضات العناصر الأساسية للتربية وعامل هام من اجل ترقية الشباب إجتماعيا وثقافيا وأيضا للتماسك و التلاحم الاجتماعي إن الفيدراليات و الرابطات و النوادي الرياضية الهاوية تخضع لقانون الجمعيات رقم 12 - 06 بتاريخ 12 جانفي 2012 و القانون رقم 04 - 10المتعلق بالتربية البدينة و الرياضية.

إن الجمعيات بصفة عامة و الجمعيات الرياضية خاصة بحكم الدور المناط بها وبحكم دعم الدولة لها ونظرا لهدفها في تحقيق المنفعة العامة و المصلحة العامة فهي تساهم بكل ما لديها من حيوية إلى تجسيد الديمقراطية التشاركية في أرض الواقع.

إن الفيدراليات تجمع جمعيات تشترك معها في نفس المهمة، وفي نفس الأهداف المسطرة في المدى القريب.

كما أن الفيدراليات يمكن أن يعترف لها بصفة المنفعة العامة.

إنه من اللازم الإنتساب إلى الفيدرالية في نفس النظام (الرياضي) حتى يمكن المشاركة في مباريات أو منافسات رياضية رسمية.

(1)-المادة 29 و 32 من قانون الجمعيات 06-12 بتاريخ 12 جانفي 2012 ، الجريدة الرسمية العدد 02 بتاريخ 15 جانفي 2012.

(2)-لأنها تخضع إلى قانون الجمعيات وإلى قوانين أخرى خاصة مثلا جمعيات ذات الطابع الديني..

لا يوجد نص صريح أو معيار ثابت يحدد ماهي الجمعيات ذات المنفعة العامة لكن يمكن معرفة ما اذا كانت معفية من بعض الضرائب أو الرسوم الجمركية و بالتالي الرجوع إلى قانون المالية هو الذي يتضمن إعفاءات معينة لبعض الجمعيات (1).

الفرع الثاني: التزايد الكمي للجمعيات الرياضية

إن الجمعيات تعتبر الشريك الحقيقي و الفعال للنهوض بالعملية التنموية على المستوى الوطني و المحلي.

وبالرغم من تشدد قانون الجمعيات 12 - 06 فيما يخص المساعدات من الجمعيات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية إلا إذا كان ذلك في إطار الشراكة والتعاون و التي تكون محل اتفاقيات بين حكومة الجمعية الأجنبية وحكومة الجزائر، كما قيد قانون12 - 06 في إجراءات التأسيس (المادة 63 و102) بإعطاء سلطة تقديرية واسعة للإدارة في أن ترفض على أساس الموافقة المسبقة وفي أن ترفض منح الاعتماد (المادة39) للجمعيات في علاقتها بالاحزاب السياسية والجمعيات الدولية، يلاحظ تزايد عدد الجمعيات الرياضية المعتمدة على المستوى المحلي ، احتلت هذه الجمعيات الرياضية على المستوى المحلي (2) في سنة 2007 المرتبة الرابعة بعدد 2818 جمعية من مجموع الجمعيات الأحزاب 2009 احتلت الجمعيات الرياضية المعتمدة على المستوى المحلي المرتبة الرابعة بعدد 12219 جمعية.

في سنة2009 احتلت الجمعيات الرياضية المعتمدة على المستوى الوطني المرتبة الثالثة بعدد 114 جمعية (3).

(1)- قرار يتضمن الاعفاء من الحقوق الجمركية و الرسم من القيمة المضافة (tva)على التبرعات بالنظر إلى المرسوم التشريعي رقم 01-93 بتاريخ 19 جانفي 1993 يتضمن قانون المالية لسنة 1993 و المرسوم التشريعي رقم 18-93 بتاريخ 29 ديسمبر1993 يتضمن قانون المالية لسنة 1994.

(2)-وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، احصائيات غير منشورة.

(3) -وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، احصائيات غير منشورة.

في سنة 2012 احتلت الجمعيات الرياضية المعتمدة على المستوى المحلي المرتبة الأولى بعدد 1841 جمعية (1).

في سنة 2013 احتلت الجمعيات الرياضية المعتمدة على المستوى المحلي المرتبة الاولى بعدد 1943(2).

في سنة 2017 احتلت الجمعيات الرياضية المعتمدة على المستوى المحلي المرتبة الأولى بعدد 6818 جمعية.

المطلب الثالث: تطبيقات الديمقراطية التشاركية للشباب في اوربا

لا يمكن لأحد تجاهل « ظاهرة العالمية» الباسطة نفوذها في سلوك الحكومات والمجتمعات.

إن الديمقراطية التشاركية للشباب الأوربي جديرة بالملاحظة ليست في مفهومها لكن في تطبيقاتها، وليس بهدف إجراء المقارنة بما ثلثها في الجزائرلكن فقط كعينة من العينات التجاربية في العالم.

إن أهم الآليات السياسية الأوروبية للشباب الأوربي:

المخطط للشباب الأوروبي le plan jeunesse européen وقانون الشباب le youth act .

الفرع الأول: المخطط الشباب الأوربي

يقصد بالمخطط مجموعة من الاقتراحات لضمان مستقبل احسن للشباب بدون بطالة بدون فقروجذب الشباب للاهتمام بأمور السياسة..

للمخطط الشباب الأوربي فاعلوه وأبعاد معينة.

(1)-ولاية الجزائر مديرية التنظيم و الشؤون العامة.
(2)-ولاية الجزائر، مديرية التنظيم و الشؤون العامة تاريخ، 15/09/2013..

أولا: فاعلوا المخطط الشباب الأوربي

إن المخطط الشباب الأوربي مؤطر بفاعلين أو جهات متعددة نذكر وعلى سبيل المثال الإتحاد الاوربي UE Union Europeenne وهياكله من لجان ومجلس وبرلمان .

1 -استراتيجية الاتحاد الأوربي:

يعتبر الاتحاد الأوربي النشاط الاوربي في ميدان الشباب من اختصاص ومسؤولية دول الأعضاء هذه الأخيرة تدعم الإتحاد الاوربي في وضع استراتيجية (1) لصالح الشباب وإن أهم ما يوجد في هذه الاستراتيجية المساواة في الفرص للشباب الاوربي و المشاركة الفعلية للشباب في المجتمع المدني، توضع لذلك خطة عمل تحضرها اللجنة الاوروبية وعند تجسيدها يقوم مجمع الخبراء لتقييمها.

أ-إن اللجنة الاوروبية تريد إدماج الشباب في مختلف المجالات المسطرة في برنامج الاتحاد الاوربي وفي اقتراحات دول الاعضاء.

ب-إن وزارات الشباب على مستوى الاتحاد الأوربي عازمة على بناء مجتمع مدني قوي وآمن حتى تكون مشاركة الشباب في النقاش العمومي بصفة مباشرة مع الوزارات حول المشاكل التي تخصه.

ج-توجد 177 منظمة أوربية ووطنية للمجتمع المدني والنقابات .

2 -تمويل المخطط الشباب الاوربي:

-يتم تمويل هذا المخطط من طرف الاتحاد الأوربي وهو مدعم من كل الأحزاب وكل المنظمات وبصفة خاصة فهو مدعم من طرف الحزب الاشتراكي الأوربي Le PARTI(2) SOCIALISTE EUROPEEN P SEومن طرف وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الشغل المنتميان للحزب المذكور.

ويوجه التمويل أساسا للشغل والتربية والثقافة و الأطفال .

---

(1)-Résolution du conseil européen et les représentants des gouvernants membres N°02/183c/2014 puplié au journal officiel de l'union europeenne 2014-2015.

(2)-- https/www.touteleurope.eu هو حزب سياسي أوربي يضم عدد من الأحزاب ويحتل المرتبة الثانية PSE في البرلمان الأوربي

3 -دور اللجنة الاوربية و المجلس الأوربي

هاتان المؤسستان تبنتا طريقة للتعاون مع الشباب والمسائل العالقة به.

إنه ابتداء من سنة 2000وبمبادرة المجلس الأوربي وعلى ضوء السياسات الشبابية الوطنية للبلدان الأوربية و اللجنة الأوربية تقرر مايلي من الأعمال:

-حماية حقوق الطفل و المراهق.

-المشاركة و الإعلام و نشاطات التطوع وتفهم و التعرف أحسن للشباب.

-في 2005 تبنى المجلس الأوربي الميثاق الأوربي للشباب من أجل تحسين التعليم و التكوين وإدماج الشباب اجتماعيا.

-إن معاهدة لسشبونة LE TRAITE DE LISBONNE في 2009 وفي المادة 165 التي تنص على سير الاتحاد الأوربي تشجع الشباب لمشاركة الديمقراطية لأوربا.

4 -البرلمان الاوروبي:

لقد تفاقم دور البرلمان الاوربي بحيث أن في 2008 ومن أجل ترقية مشاريع الشباب الأوربي ،أنشأ هذا البرلمان جائزة شارلومان PRIX CHARLEMAGNE للشباب الأوربي كمكافأة لتشجيع كل المشاريع التي تهتم و تعمل على فهم الوضع الأوربي الدولي.

ثانيا:أبعاد المخطط للشباب الأوربي

في سنة 1988 تبنت اللجنة الأوربية برنامج مخصص للشباب تحت عنوان» شباب أوربا» من أجل ترقية التبادل و حركية الشباب وفي 1996 واصل الجهاز التنفيذي الأوربي نشاطه بتبني برنامج يتعلق بالخدمة التطوعية الأوربية يسمح للشباب المحروم و المعوز في أن يشارك في نشاطات اجتماعية وبيئية أو ثقافية وفي 2000 حصل ضم للبرنامجين ليظهر برنامج جديد تحت عنوان « الشباب» لفترة ستة سنوات هدف إدماج الشباب وهم مستقبل أوربا في الميدان السياسي للاتحاد الأوربي وذلك عبر كل الدول الأعضاء.

1 - مبادرة الحزب الإشتراكي الأوربي «PSE»

- إذ أول مبادرة والتي كان لها صدى كبير هي من الحزب الاشتراكي الأوربي (1) .والذي تطرق لمشاكل الشباب إنه يعتبر الشباب الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين وأكثر من ذلك فهم جوهر الديمقراطية .

- ينبغي الولوج بهم إلى المعرفة لكل أوجهها وأنواعها

- المشاركة وإكتساب صفة المواطن الفعال وناشط معناه التمتع بالحق ، وفي الوسائل والدعم المطلوب من أجل المشاركة في القرارات وتدعيمها والعمل بها حتى تتحقق المساهمة في بناء مجتمع أفضل .

الفرع الثاني : قانون الشباب LE YOUTH ACT

إن <<اليوت أكت >> عبارة عن منظمة يلتفت حولها الشباب لتصميم وتنفيذ سياسة عمل يتقيد بها الشباب لإنجاز اشغال تمكنهم من المشاركة السياسية والاجتماعية في البلاد

أولا : تجربة << فنلندا >> في البوث أكت

1 - إن دستور فنلندا لسنة 2000 كرس اليوث أكت القائم على مبدأ المشاركة الشبابية في الفصل الثالث الفرع 14 منه : << السلطات العمومية عليها واجب تعزيز الفرص المعروضة على المواطنين من أجل المشاركة في الحياة الإجتماعية والتأثير على القرارات التي تخصهم >>.

2 - وهذا النص الدستوري تمم وأكمل في القانون المحلي لفنلندا le local governement act الذي يحث البلديات على انشاء كل الشروط اللائقة من أجل أخذ رأي الشباب وتاثير الموطنين في الشؤون العمومية ، وخلق حق المبادرة مهما كان منهم في تقديم إقتراحات للسلطات المحلية كل في مجال إختصاصه >> .

(1)- CONGRES des pouvoirs locaux et régionaux de l'Europe , charte européenne révisée de la participation des jeunes à la vie locale et régionale , conseil de l'europe, 2003 , preambule ,p7.

ماهو مدهش في اليوت أكت بفنلندا منحه تعريفا رسميا :

تعتبر كل منظمة للشباب المنظمة التي تجمع على الأقل ألف (1000) عضو ثلثين (2 /3) منهم لا يتجاوز أعمارهم 29 سنة ويؤخذ بعين الإعتبار نوعية النشاط الحضور الميداني والمشاركة الشبابية في إتخاذ القرارات .

إن المنظمة الوطنية للشباب هي التي تعين الأشخاص كأعضاء في مقاعد الأجهزة المتخصصة التابعة لفرع الشباب لدى وزارة التربية ويطلق عليها : فرع التشاور لشؤون اليوث اكت. « l'advisory concil for youth affaires »

2 يوجد في فنلندا ديمقراطية رسمية تسمح بصعود أراء وأفكار الشباب إلى البرلمان الفيلندي الذي يخصص لذلك دورة خاصة مرة في كل سنة .

إذ شبكة العمل الرقمية مكملة بعشرة (10) مراكز من أجل النمو الإقتصادي والنقل والبيئة .

كل هذه المراكز هي وكالات لا مركزية للدولة تعمل خصيصا لفائدة التنمية السياسية للشباب (1) .

أما فيما يخص الميزانية ،تمنح الدولة لعمل الشباب 0,1% وهذه النسبة مأخوذه أساسا من اليانصيب الوطني la loterie nationale .

ثانيا : نماذج من مشاريع وتجارب للشباب

توجد إلى جانب اليوث أكت الفنلندية منظمات ومشاريع شبابية أهمها :

1 - توجد منظمة لا تقل أهمية في شؤون الشباب الفاعل في التشاور والمشاركة في الرأي واتخاذ القرار : << le youth organization subsidy committee>>

وتتخلص عمل هذه المنظمة في تكلفها بالإعلانات المالية للمنظمات الشبابية وتسهر على ترقية وتطوير وتقييم نظام الإعلانات .

(1)-Fanny Forgeau Zerbib,Catherine lenzi Fauzez , étude de Spécifite des associations de jeunes dirigées par des jeunes animac ,joc ,et MRJC ,2008,p164etsuite

2 - توجد منظمة هامة أخرى على المستوى الوطني في دول أوربا الشمالية وهي منظمة أليانسي alliansi وهي بمثابة مجلس للشباب تتكون من 118 منظمة شبابية تنشط في مستويات وميادين متنوعة وكلها مسيرة من قبل أليانسي(1) ، وهذه الأخيرة تعمل مع الإدارات المركزية .

3 - توجد شبكة عمل تعاونية مع البلديات والتي تتمتع بمرافق قاعدية للمواطنين بما فيها المخصصة للشباب إذ أن 70 %البلديات لدول أوربا الشمالية أنشأت مجالس الشباب وإن مائة (100) من هذه البلديات لم تكتفي بذلك بل أقامت مبدأ التعاون مابين المنتخبين البلديين والمنتخبين الشباب وهي الهيئة التي يطلق عليها << نوفة >> nova وهي عضوة في الأليانسي.

4 - إن دولة هولندا لا تعرف << اليوث أكت >> ولكنها تطبق في إطار مشاركة الشباب في الحياة العمومية والسياسية على مستوى المحليات ما يعرفه المشرع الهولندي بنظام الدعم الإجتماعي l'acte de soutien social-social support act وذلك منذ سنة 2007.

5 - يوجد في الجزائر ما يعرف ببرنامج الشباب الجزائري تتبناه منظمات غير حكومية ويعرف ب algerian youth leardership program ومهما يكن من أمر

إن كل هذه المنظمات سواء كانت وطنية أو محلية ، رسمية أو غير رسمية ، داخلية أو وطنية إنما تتبع الخطوط العريضة لتحقيق أهداف في مجالات معنية : في مجال التربية والشغل، والمقاولتية، الصحة، الرياضة وتكون المشاركة بكل أنواعها : قانونية، تقنية إدارية ...

أيضا في مجال التطوع وإعادة الإدماج الاجتماعي لكل الشباب المحروم ، المسجون، صاحب الإحتياجات الخاصة ...

(1)-local résidents have the right to submit initiatives to the local authority in matters to its operations.

وخلق علاقات مابين الشباب والعالم (علاقات بلدية /بلدية /وبين ولاية /ولاية وعلاقات محلية بالعالم الخارجي .

ويجب على السلطات العمومية تشجيع الشباب المتعلم والمثقف حتى يبني المجتمع على العلم والمعرفة(1) .

الخاتمة :

تلك هي إشارة جد موجزة حول الديمقراطية التشاركية لدى الشباب ويمكن تلخيص فكرتها في قول << كوفي عنان >> kofi anane(2)

<< لا يوجد أحد يولد مواطنا صالحا ، كما لا توجد أمة تولد ديمقراطية ، لكن بالنسبة للإثنين ، إنما يتعلق الأمر بعملية في تطور مستمر ومتواصل ، يجب أن يكون إنضمام وإدراج الشباب منذ ولادته.

إن المجتمع الذي يقطع مع شبابه فهو يقطع ذاته من مصدر حياته ويحكم على نفسه بالموت >>

<< personne ne nait bon citoyen ; aucune nation ne nait démocratie mais pour tous les deux ; il s'agit plutôt de processus en constante

évolution ; les jeunes doivent être inclus dés leur naissance

Une société qui se coupe de sa jeunesse se coupe de sa source de vie et se condamne à mort >>

(1)- VINCENZO CICCHELLI ; la connaissance des jeunes comme support aux politiques de le jeunesse , paris 2011, p 75.

(2)- الأمين السابق للأمم المتحدة 1997-2006 الذي تحصل على جائزة <<نوبل >> في 10 ديسمبر 2001.

قائمة المراجع باللغة العربية :

أولا : النصوص القانونية والتنظيمية

1 - الدساتير

- دستور 1963 صادق عليه المجلس الوطني يوم 28 أوت 1963 وافق عليه الشعب في استفتاء 8 سبتمبر 1963 .

- دستور 1976 : أمر رقم 76 - 97 بتاريخ 22 نوفمبر 1978 الجريدة الرسمية العدد 91 سنة 1976.

- دستور 1989 : مرسوم رئاسي رقم 89 - 18 بتاريخ 28 فبراير 1989.

- دستور 1996 مرسوم رئاسي رقم 96 - 38 بتاريخ 17 ديسمبر 1998.

- دستور 2016 : قانون رقم 16 - 01 بتاريخ 6 مارس 2016 .

- الجريدة الرسمية عدد 14 سنة 2016.

2 - القوانين والمراسيم

- قانون رقم 10 - 02 بتاريخ 29 جوان 2010 يتضمن الموافقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الجريدة الرسمية العدد 61 بتاريخ 21 أكتوبر 2010

- قانون رقم 07 - 06 بتاريخ 13 ماي 2007 يتضمن تسيير وحماية وتطوي المساحات الخضراء الجريدة الرسمية العدد 31 بتاريخ 13 ماي 2007

- قانون رقم 02-02 بتاريخ 5 فبراير 2002 يتضمن حماية وتثمين الساحل الجريدة الرسمية العدد 10 بتاريخ 12 فبراير 2002

- قانون رقم 01 - 19 بتاريخ 12 - 12 - 2001 يتضمن تسييرورقابة وإزالة النفايات الجريدة الرسمية العدد 77 بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

- قانون رقم 03 - 10 بتاريخ 19 جويلية 2003 يتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية العدد 43 بتاريخ 20 جويلية 2003

- قانون رقم 16 - 13بتاريخ 3 نوفمبر 2016 يحدد تشكيلة وكيفية تعيين أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتحديد القواعد المتعلقة بتنظيمه وسيره المراسيم التشريعية.

- المرسوم التشريعي رقم 93 - 18 بتاريخ 29 ديسمبر 1993 يتضمن قانون المالية لسنة 1994.

الأوامر

- الأمر رقم 76 - 57 بتاريخ 5 جويلية 1976 المتضمن نشر الميثاق الوطني 1976.

- الأمر رقم 06 - 01 بتاريخ 28فبراير 2006 يحدد شروط وقواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين .

- الأمر 01 - 03 بتاريخ 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار المعدل والمتمم .

- الأمر رقم 68 - 61 بتاريخ 6 نوفمبر 1968 يتضمن إنشاء المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي .

المراسيم

- المراسيم الرئاسية .

- المرسوم الرئاسي 156-96 بتاريخ 4 ماي 1996 يتضمن إنشاء المجلس الوطني الإقتصادي الاجتماعي .

- المرسوم الرئاسي رقم 309-16 بتاريخ 28 نوفمبر 2016 يتضمن تشكيلة وسير المجلس الوطني اللإقتصادي والإجتماعي القرارات.

- قرار بتاريخ 24 جانفي 2005 يتضمن نشر قائمة أعضاء المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي.

- قراريتضمن الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم من القيمة المضافة (tva) على التبرعات.

ثانيا: المواثيق الوطنية

-ميثاق 1976.

-ميثاق1986.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

.www :citoyen de demain.net-

.https :www.touleleurope.en-

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

-résolution n°02/183c/2014 publie au journal officiel de l'union européenne 2015-2016.

Ouvrages :

-tayeb bouguerra , le citoyenneté :sa définition, ses lieux et conditions d'exercice, université de Montpellier 3 édition journal 1999.

-Fanny forgeau Zerbib ,catherine lenzi Fauraz, etude de spécifite des associations de jeunes dirigées par des jeunes :animac ,joc et MRJC ,2008 p 164.

-Vunicenzo cicchelli ,la connaissance des jeunes comme support aux politiques de la jeunesse ,paris 2011,p75.